

دراسة قياسية للعوامل الاقتصادية المعيقة لاستراتيجية تنويع الصادرات المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

The econometric study of economic factors impeding the strategy of diversification exportation approved by small and medium enterprises in Algerian (2000-2020)

دحماني فاطمة¹، عميش عائشة²

¹أستاذة محاضرة أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، [Dahmani.fatima@univ-](mailto:Dahmani.fatima@univ-alger3.dz)

alger3.dz

²أستاذة محاضرة أ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، a.amiche@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/3/15

تاريخ القبول: 2022/3/9

تاريخ الاستلام: 2022/2/22

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في العوامل الاقتصادية التي تعيق تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعرضنا لواقع التجارة الخارجية من خلال التطرق إلى هيكل الصادرات والواردات ووضع الميزان التجاري وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الدراسة الإحصائية فكانت من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانبعاث الزمني (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى بين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل من التضخم المستورد والتضخم المحلي وسعر الصرف الحقيقي ومؤشر الانفتاح الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.

كلمات مفتاحية: الصادرات، التضخم المستورد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الانفتاح الاقتصادي.

تصنيف JEL: E31، F41، F44، O49.

Abstract:

The study aims to search for the economic factors that impede the export development strategy outside the hydrocarbon sector, which depends on small and medium enterprises, by presenting the reality of foreign trade by addressing the structure of both imports and exports and the reality of small and medium enterprises, and the status of trade balance.

As for the statistical study, by conducting the necessary tests, we found an inverse relationship between the exports of small and medium enterprises and both imported inflation and the openness index in the short and long term.

Keywords: exports; small and medium enterprises; imported inflation; economic openness.

Jel Classification Codes: E31, F41, F44, O49.

المؤلف المرسل: دحماني فاطمة، الإيميل: Dahmani.fatima@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الوطني وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة، ولهذا تعمل جل دول العالم على النهوض بتجارتها الخارجية من خلال تطوير قطاعاتها الإنتاجية (الصناعية والزراعية) من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة تمكنها من منافسة المنتجات العالمية وتحقيق لها الميزة النسبية.

والجزائر كغيرها من دول العالم بحاجة إلى تجارة خارجية نشطة تنهض باقتصادها، إلا أن تجارتها الخارجية تعاني من اختلال هيكلي كبير، يتمثل في الاعتماد المفرط على منتج واحد وهو النفط الخام الذي يهيمن على أكثر من 95% من صادراتها، مما يعني غياب التنوع السلعي، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتغيرات الهيكلية والتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية، كما ساهمت هذه التقلبات إلى تعرض جهود التنويع الإنتاجي لانتكاسة خطيرة وضعت الاقتصاد الجزائري في وضع حرج. بالإضافة إلى استمرارية أيديولوجية النظام السابق في سياسته الاقتصادية خلال العقود الماضية في التجارة الخارجية للجزائر، والمتمثل في الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في صادراتها نحو الخارج ولا زالت تستحوذ على اهتمام الدولة في هذا المجال وهذا ما شكل تحدي كبير يواجه الحكومة الجزائرية الحالية وبات من الضروري الخروج من دائرة الاقتصاد الواحد والبحث عن آلية للخروج من هذه السياسة، وهذا ما جعل الجزائر تعيد التفكير في نموذجها التنموي وفق أطر تتيح للقطاعات الاقتصادية الأخرى أخذ دورها في الاقتصاد الجزائري.

وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأساسيات التي فرضت نفسها على جدول أعمال الحكومة الجزائرية كأحد الركائز التي يعول عليها للرفع من الصادرات الجزائرية وخلق قطاع تصديري يعتمد على سلع مصنعة عوض الاعتماد على مواد استخراجية خام، وأصبحت تحظى باهتمام متزايد في جميع الخطط التنموية المعتمدة، وهو ما يفسر ما لقيته من دعم وأولوية إلى الحد الذي تم معه إفراد وزارة كاملة للقيام بمتابعة وترقية هذا النوع من المؤسسات ومن أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص نحو الاستثمار فيه، إلا أنه رغم هذه الجهود بقيت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات جد محدود وبعيد كل البعد عن الأهداف المسطرة له، وعليه تنحصر مشكلة الدراسة في محدودية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عملية التنمية نتيجة للصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا النوع من المشروعات، وبناء على ما سبق يتم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي العوامل الاقتصادية التي تعيق استراتيجية تنويع الصادرات المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية إمكانية أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنويع في الصادرات الجزائرية، ومعالجة إشكالية الريعية أي اعتماد الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر على النفط.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- توضيح دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تحقيق التطور الشامل للاقتصاد والمجتمع الجزائري في المرحلة الحالية والقادمة.
- معرفة الأسباب التي تقف وراء استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة تلك الاختلالات في إطار التجارة الخارجية.
- الوقوف على العوامل الاقتصادية التي تعيق استراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

محاور الدراسة: قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

1. تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر.
2. واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
3. الدراسة القياسية للعوامل الاقتصادية المعيقة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2. تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

إن السياسات التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2000-2019) لم تساهم في إيجاد مصادر إضافية للعملة الصعبة وإيرادات الميزانية العامة، حيث ظل نشاط التصدير بلا أهمية اقتصادية من الناحية الكمية والقيمية لانعدام التنوع الاقتصادي وضعف القدرة الإنتاجية، هذا ما ولد خلا كبيرا في بنية الصادرات وأفقدتها القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تخلفها التغيرات السعرية للصادرات النفطية، بحكم أنها مرتبطة بشكل كبير بظروف السوق العالمية سواء كانت اقتصادية أو سياسية، ومن أجل تسليط الضوء على أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر سنقوم بتحليل مكوناتها فيما يلي:

1.2 هيكل الصادرات:

يتضح من الجدول أدناه الذي يمثل واقع هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)، أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية، سواء على صعيد القطاع الصناعي أو الزراعي، وحسب جدول البيانات (01) لم تتجاوز نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من اجمالي الصادرات 6% خلال فترة مخططات الإنعاش الاقتصادي، حيث سجلت خلال هذه المرحلة تذبذبات بين زيادة ونقصان في عملية التصدير حتى سنة 2015 شهدت نمو بطيء ومستمر، وحسب بيانات البنك المركزي كانت هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع صادرات السلع الغذائية والاستهلاكية (بنك الجزائر 2019)، لتسجل أكبر نسبة لها خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 وهي 8.71%.

أما فيما يخص تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي تعتمد بالدرجة الأولى على مواد نصف مصنعة بنسبة تفوق 70% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث سجلت هذه الأخيرة أكبر قيمة لها سنة 2014 بقيمة 2350 مليون دولار بنسبة 83.56% من الصادرات خارج المحروقات وحوالي 3,84% من إجمالي الصادرات، وتأتي في الدرجة الثانية السلع النهائية (سلع غذائية و سلع استهلاكية)، حيث سجلت هي الأخرى نمو بطيء مستمر، كما أن نسبتها من الصادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاعا مستمرا بداية من سنة 2009، حيث ارتفعت من 162 مليون دولار إلى 444 مليون دولار سنة 2019 (بنك الجزائر 2019).

الجدول رقم (01): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات

الفترة النسبة	-2000 2004	-2005 2009	-2010 2014	-2015 2019	2020
صادرات المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات	98.1	97.87	96.72	94.76	91.29
الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات	1.9	2.13	3.29	5.24	8.71
مواد استهلاكية كنسبة من إجمالي الصادرات	0.09	0.06	0.05	0.068	0.17
مواد نصف مصنعة كنسبة من إجمالي الصادرات	1.31	1.48	2.76	4.25	5.87
مواد غذائية كنسبة من إجمالي الصادرات	0.20	0.16	0.52	0.97	1.99

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2021

2.2 تنافسية الصادرات الجزائرية:

تكمن أهمية الصادرات في الدور الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي والتشغيل وتوفير العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، مما يسهم في خفض الدين الأجنبي، كما يعد الارتقاء بالتنافسية أحد أهم الآليات لتنمية الصادرات، وتوضح بيانات الجدول (02) تطور مؤشر التنوع والتركز الخاص بالصادرات الجزائرية.

جدول رقم (02): مؤشر التركيز والتنوع للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز
2005	108	0.812	0.588
2008	119	0.761	0.580
2012	98	0.724	0.54
2013	95	0.733	0.541
2014	99	0.745	0.49
2015	91	0.783	0.485

0.489	0.816	93	2016
0.480	0.789	108	2017
0.486	0.813	113	2018

المصدر: صندوق النقد العربي، 2019.

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن مؤشر التنافسية يشير إلى ضعف تنافسية صادرات الجزائر، سواء من حيث مؤشر التنوع أو مؤشر التركيز حيث بلغت قيمة مؤشر التنوع 0.813 عام 2018 وهي قيمة تقترب من 1 مما يعني أن درجة تنوع الصادرات الجزائرية ضعيفة جدا، كما يشير تتبع تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2018) إلى عدم وجود اتجاه نحو التحسن، وبالنسبة لمؤشر التركيز فنلاحظ انخفاض قيمته من 0.588 عام 2005 إلى 0.486 عام 2018 وهذا يدل على تحسن في أداء الصادرات الجزائرية مقارنة بعام 2005 (صندوق النقد العربي 2019).

3.2 هيكل الواردات الجزائرية

تعتمد السوق الجزائرية في توفير احتياجاتها بشكل كبير على السوق الخارجية (الاستيراد)، نتيجة وجود فجوة طلب ناتجة عن نمو الطلب المحلي بنسبة تفوق العرض المحلي (الناتج المحلي)، وسد هذه الفجوة يتم عن طريق استيراد هذه السلع من العالم الخارجي، كما يعزى نمو النشاط الاستيرادي إلى الخلل في السياسات الاقتصادية لا سيما التجارية منها، مما انعكس سلبا على الصناعة المحلية والاقتصاد المحلي ككل، وحسب بيانات بنك الجزائر عرف إجمالي الواردات في الجزائر منحنى تصاعدي مستمر خلال الفترة (2000-2014) بمعدل نمو يتراوح ما بين 10% و30%، ليسجل بعدها تراجع خلال السنوات الأخيرة ويمكن إرجاع هذا إلى السياسة الترشيدية التي قامت بها الحكومة بعدما عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا سنة 2014 (انخفاض أسعار البترول إلى أقل من 40 دولار).

ويتضح من الجدول (03) أن هيكل واردات الجزائر يغلب عليها طابع سلع نهائية (سلع غذائية و سلع استهلاكية)، حيث تراوحت نسبة السلع الاستهلاكية ما بين 14% و20% من إجمالي الواردات، حيث عرفت نسبتها تراجع من 19.9% سنة 2003 إلى 14.8% سنة 2010، لتسجل بعدها ارتفاع متذبذب حيث بلغت نسبتها سنة 2019 حوالي 17.8%، أما السلع الغذائية هي الأخرى عرفت ارتفاع بطيء متذبذب خلال الفترة (2000-2011)، حيث سجلت أعلى نسبة لها بـ 20.7% عام 2011، لتعرف بعدها انخفاض بطيء خاصة بعد انخفاض أسعار البترول عام 2014، ومع تعافي أسعار هذه الأخيرة في السوق الدولية سجلت واردات السلع الغذائية ارتفاعا لتبلغ نسبتها 21.76% في الثالث من عام 2020.

وفيما يخص واردات التجهيزات الصناعية سجلت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا ومستمر، حيث ارتفعت من 2773 مليون دولار سنة 2000 بنسبة 29.67% من إجمالي الواردات إلى حوالي 18906 مليون دولار سنة 2014 بنسبة 32.41% من إجمالي الواردات، لتعرف بعدها انخفاض بوتيرة مستمرة في السنوات الموالية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الواردات 24.51% في الثالث من سنة 2020.

وحسب بيانات بنك الجزائر تأتي واردات الأجهزة الصناعية في المركز الأول ثم تليها في المركز الثاني واردات المواد نصف المصنعة، وفي المركز الثالث واردات السلع الاستهلاكية وفي المركز الرابع واردات السلع الغذائية، وبعدها واردات المواد الأولية حيث سجلت هذه الأخيرة مستويات ضئيلة جدا (بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2018).

الجدول رقم (03): هيكل الواردات

الفترة النسبة	2000- 2004	2005- 2009	2010- 2014	2015- 2019	2020
واردات السلع الاستهلاكية كنسبة من إجمالي الواردات	19.85	16.37	18.3	18.4	15.66
واردات السلع الغذائية كنسبة من إجمالي الواردات	15.5	16.92	17.98	17.14	21.76
واردات المواد نصف مصنعة كنسبة من إجمالي الواردات	20.62	23.85	21.88	22.37	21.35
واردات تجهيزات صناعية كنسبة من إجمالي الواردات	37.95	39.54	32.1	29.23	24.51

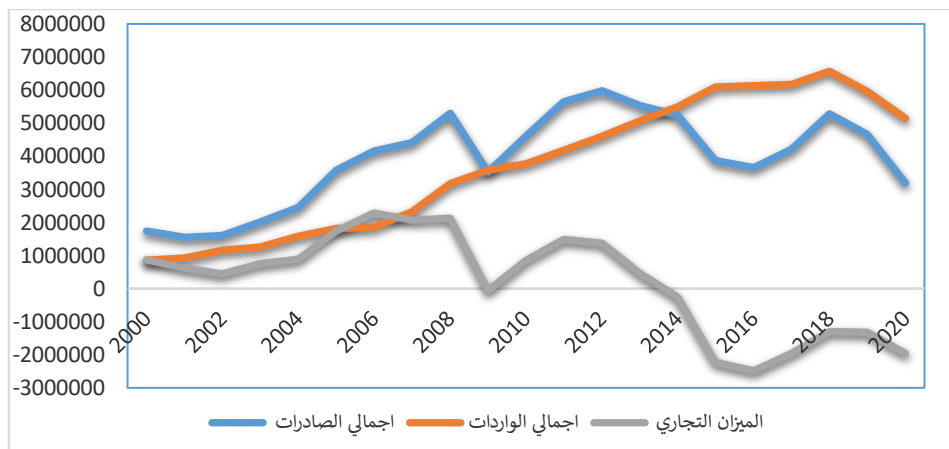
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2020.

4.2. وضعية الميزان التجاري:

يشكل الميزان التجاري المكون الأساسي لميزان المدفوعات الجزائري، ويمتاز الميزان التجاري بحالة اختلال واضحة بسبب غياب التنوع السلعي في قائمة الصادرات، في حين تتضمن قائمة الاستيرادات طيفا سلعيا متنوعا من السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، هذا ما جعل وضعية الميزان التجاري الجزائري المرتبطة بأسعار البترول عرضة لتقلباته الدولية، من خلال الشكل (01) نلاحظ أن الميزان التجاري شهد راحة مالية نتيجة انتعاش أسعار النفط في السوق العالمية بداية من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008، ليسجل بعدها تراجع كبير سنة 2009 بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008 وتراجع الاستيرادات النفطية للدول الصناعية، وبعد أن ظهرت بوادر تجاوز الأزمة وعودة قطاعاتها الإنتاجية بشكل تدريجي أدى إلى تحسن الصادرات النفطية الجزائرية ومنه تحسن وضعية الميزان التجاري.

كما يوضح الشكل البياني رقم (01) درجة الخطورة على النشاط الاقتصادي التي ولدتها انخفاض أسعار النفط عام 2014 التي أدت إلى تسجيل عجز كبير ومستمر في الميزان التجاري، بالرغم من تعافي أسعار البترول خلال سنة 2018 و2019 إلا أن العجز بقي ملازم لوضعية الميزان التجاري.

الشكل رقم (01): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2020-2000)



المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2020.

3. واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

سنقوم من خلال هذا المحور التطرق الى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال عرض الأدبيات السابقة التي بينت الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم عرض تطورها في

1.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع الأدبيات السابقة:

ظل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبنيا على افتراضات حول آثارها الإيجابية الكامنة على النمو والتشغيل، وهذا راجع إلى عدم توفر إطار نظري موحد قائم حول الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات، ومع تطور قواعد البيانات الدولية والقطرية زاد اهتمام واضعي السياسات بالتعرف على أهمية هذه المؤسسات، ونتيجة للبحوث العديدة التي بينت في الولايات المتحدة ودول أخرى أن المؤسسات كانت مصدرا رئيسيا لخلق فرص عمل بالإضافة إلى المساهمة في زيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، زادت قناعة الدول النامية خلال السنوات الأخيرة بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العمل اللائق، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القيمة المضافة وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية من خلال تعزيز المنافسة والمساهمة في تنويع الهيكل الاقتصادي.

وحسب دراسة لـ "QamarSaleen (2012)" تقدر مساهمة هذه المؤسسات بحوالي 33% في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية وحوالي 45% في التشغيل في القطاع الرسمي، وترتفع هذه النسبة لو تم أخذ القطاع غير الرسمي في الحسبان (Qamar 2012)، وفي دراسة للصندوق العربي يتراوح متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بين 30% بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية و35% في الجزائر وحوالي 73% في تونس و99% في لبنان، ويتضح من هذه الأرقام المتباينة أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتفع في الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا وتنخفض في الدول المصدرة للنفط (الدول الريعية) (الصندوق النقد العربي 2013)، وفي دراسة أخرى لصندوق النقد العربي تتراوح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج

المحلي الإجمالي للدول الصناعية ما بين 42% في اليابان و56% في فرنسا وتتراوح مساهمتها في صادرات هذه الدول ما بين 51% في اليابان و53% في إيطاليا، وبالنسبة للدول الآسيوية تتراوح هذه النسب ما بين 40% في كوريا الجنوبية و60% في الصين (الصندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي (2020)، وفي دراسة لـ "Ardic et Al (2011)" "إن عدد العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأوروبية ما بين (2002 و 2008) قد ارتفع بمعدل سنوي قدره 1.9% في حين أن الزيادة السنوية في المؤسسات الكبيرة لم تتعد 0.8%، كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أكبر من مساهمة المؤسسات الكبيرة (Ardic et AL, 2011). وقد اتفقت الدراسات السابقة على نتيجة مشتركة وهي أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفاعلية في التصدير، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية والأكثر اعتمادا على الموارد المحلية مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة (Abdin 2019).

أما على المستوى المحلي فإن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتناولته من زوايا مختلفة، فوجد مثلا دراسة لـ "زبير محمد (2016)" بعنوان "التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر" ومن أبرز نتائجها أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يحقق الأهداف المرجوة منه ولا زالت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ضعيفة ولم ترق إلى المستوى المرغوب، كما أن أغلب هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات والتجارة والأشغال العمومية بينما يقل نشاطها في القطاع الصناعي والزراعي (زبير 2016).

ودراسة لـ عايد مهدي وآخرون بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور المنوط لها في توسيع القاعدة الإنتاجية، وكذا ترقية وتنويع الصادرات وهذا ما يستدعي إيجاد آليات فعالة لتفعيل هذه المؤسسات خاصة في ظل نجاح العديد من الدول النفطية في فك شفرة التبعية للمحروقات (عابد و آيت محمد 2020).

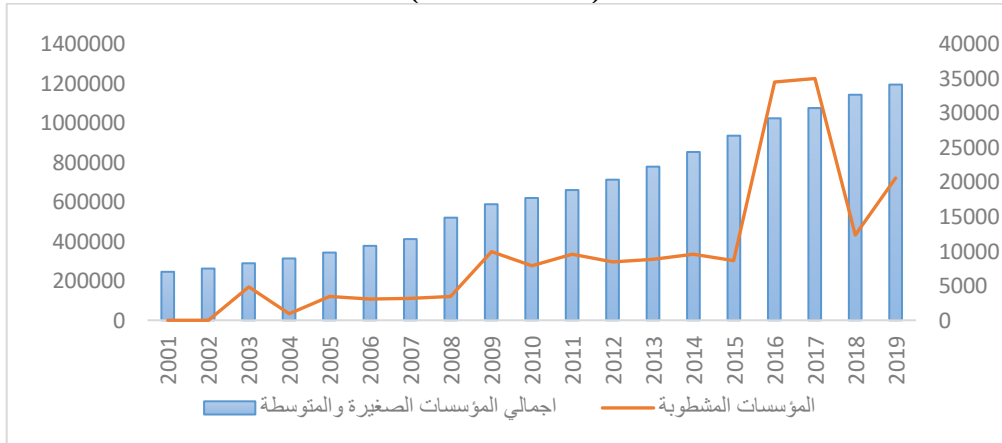
بالإضافة إلى دراسة بن العارية حسين بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة للتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات" حيث اهتمت هذه الدراسة بتبيان أهم المعوقات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة الإدارية والتنظيمية والمالية رغم سعي الدولة إلى معالجة هذه المعوقات حتى يصبح هذا القطاع أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات (بن العارية و صديقي 2018).

أما دراستنا هذه فهي تحاول تحديد العوامل الاقتصادية التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في ترقية وتنويع الصادرات.

2.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقد الأخير يشير إلى التحول البارز في اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المشروعات وتبنيها لعدة برامج تنموية (البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)، برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال)، وقد ساهم هذا في تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، 2020، industrie.gov.dz

من خلال الشكل أعلاه نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تزايد مستمر، حيث ارتفع عددها من 245348 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2001 إلى 1193339 مؤسسة نهاية سنة 2019، في حين بلغ معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلى مستوى له سنة 2008 والبالغ 26% ويعكس هذا التطور إدماج المهن الحرة ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ السداسي الثاني لسنة 2008 (التقليدية 2009، ص9)، وأدنى مستوى له سنة 2019 بمعدل 4.5 % وبالمقابل وافق هذا المعدل ارتفاع كبير لشطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قدر بحوالي 20550 مؤسسة بالقطاع الخاص وقد تم شطب أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، حيث قدرت 5597 مؤسسة أي بنسبة 59.15% من إجمالي المؤسسات المشطوبة، ثم يليها قطاع البناء بنسبة 21.60% أي حوالي 2506 مؤسسة (Ministère de l'Industrie et des mines, Bulletin d'information statistique de

(l'entreprise,n32 2020, P16). أما فيما يخص حجم المؤسسات فقد غلب عليها طابع المؤسسات الصغيرة حيث بلغت نسبتها 97% من إجمالي المؤسسات (1107607 مؤسسة مصغرة التي تشغل أقل 10 عاملين)

كما نجد أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في القطاع الخاص وخاصة في مجال الصناعات التقليدية حيث تراوحت نسبتها في قطاع الصناعات التقليدية ما بين 39 % سنة 2006 وأدنى نسبة هي 23% سنة 2019. (Ministère de l'Industrie et des mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise,n32 2020, P23)

الجدول رقم (04): بنية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2019	2018	2015	2014	2009	2005	النسبة السنوات
0.61	0.61	0.6	0.59	0.61	0.86	الزراعة
8.6	8.7	8.9	9.1	10	14.2	الصناعة
15.9	16.2	18	18.7	20.8	23.5	الاشغال العمومية
51.4	51.1	29.6	29.5	27.1	32.8	الخدمات
23	22.8	23.2	22.8	28.7	28	الصناعات التقليدية

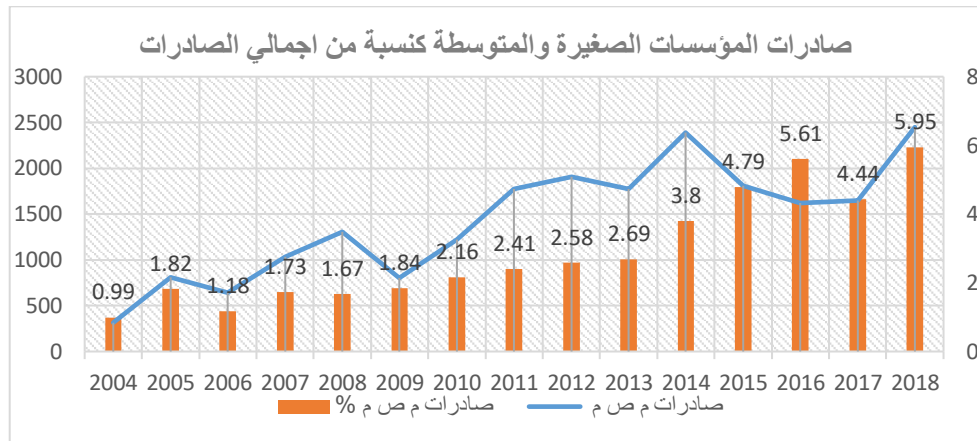
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشریات وزارة الصناعة والمناجم من الموقع الإلكتروني:

industrie.gov.dz

3.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

يعكس المنحنى أدناه تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2004-2018)، حيث قدرت بـ 315.44 مليون دولار سنة 2004 بنسبة 0.99% من إجمالي الصادرات، و5.95% سنة 2018، وعلى الرغم من تطور قيمتها إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات مازال ضعيفا، وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بهذا القطاع. كما يمكن إرجاع ضعف صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على المنافسة الأجنبية.

الشكل رقم (03): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي الصادرات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرات (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019)

4. الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الصادرات خارج قطاع المحروقات

تتمثل متغيرات الدراسة الأساسية في الصادرات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LEXPr) كمتغيرة داخلية (متغير تابع) ومؤشر الانفتاح الاقتصادي (LTxO)، التضخم المستورد ممثل في أسعار الواردات (LPIMP) وسعر الصرف الحقيقي (LTCHr)، التضخم المحلي (INF) كمتغيرات خارجية، ولتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات تم استخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2000-2021).

4.1. اختبار استقراره السلاسل الزمنية (المتغيرات قيد الدراسة).

من أجل الكشف عن رتبة استقراره (سكون) المتغيرات المدرجة في النموذج، استعملنا اختبار ديكي فولر الموسع ADF، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): اختبار جذر الوحدة

درجة التكامل	الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرة
	بدون ثابت أو اتجاه زمني	بثابت فقط	بثابت واتجاه زمني	بدون ثابت أو اتجاه زمني	بثابت فقط	بثابت واتجاه زمني	
I(1)	-7.00 (0.00)**	-7.14 (0.00)**	-7.13 (0.00)**	1.03 (0.92)	-1.95 (0.305)	-3.01 (0.13)	LEXPr
I(1)	-3.66 (0.00)**	-4.81 (0.00)**	-4.56 (0.01)*	2.08 (0.91)	-1.79 (0.38)	-0.86 (0.91)	LPIMP
I(1)	-10.51 (0.000)**	-10.46 (0.000)**	-10.48 (0.001)**	0.07 (0.71)	-1.20 (0.65)	-2.01 (0.531)	LTCHr

I(0)				-3.66 (0.00)**	-4.81 (0.00)**	-4.99 (0.00)**	LTXO
I(1)	-4.36 (0.00)**	-8.12 (0.00)**	-8.46 (0.03)*	1.03 (0.19)	0.75 (0.99)	-1.98 (0.60)	INF

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

**(:) مقبول عند مستوى معنوية 5%.

*(:) مقبول عند مستوى معنوية 10%.

تبين نتائج ADF الموضحة في الجدول أعلاه، بأن كل من سلسلة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LEXPr)، وسلسلة التضخم المستورد (LPIMP)، وسلسلة التضخم المحلي (INF)، سلسلة سعر الصرف الحقيقي (LTCHr) مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة I(1)، أما سلسلة مؤشر الانفتاح الاقتصادي (LTXO) متكاملة من الدرجة I(0) أي مستقرة عند المستوى (Level).

نلاحظ مما سبق أن متغيرات الدراسة مستقرة عند مستويات مختلفة، I(1)، I(0)، وهذا ما يدعونا إلى اختيار نموذج ARDL المطور من طرف مجموعة من الباحثين (peasaran (1999), shin (2001), et all) حيث يجمع هذا النموذج بين نموذج الانحدار الذاتي الخطي ونموذج فترات الإبطاء الموزعة، وما يميز هذا الاختبار أنه يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة باختبار التكامل المشترك (Granger 1987)، كما أن ARDL يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل النتائج، كما أن فترات الإبطاء تكون فيه مختلفة عكس نموذج VAR الذي يأخذ بعدد الفترات المتساوي بالنسبة لكل المتغيرات (الداخلية والخارجية)، كما يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير على الأجل الطويل (زدون 2015، ص ص 133-147).

2.4. اختبار السببية:

أوضحت نتائج اختبار السببية لغرانجر Granger أن كل من التضخم المستورد ومؤشر الانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف يسبب صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عند كل مستويات الإبطاءات، ومستويات الدلالة الاحصائية، في حين نجد أن التضخم المحلي يسبب صادرات المحروقات عند مختلف مستويات الإبطاءات وعند مستوى دلالة 10%.

جدول رقم (06): نتائج اختبار غرانجر للسببية

Lags 3	Lags2	Lags 1	
F- stat	F- stat	F- stat	
14.56 (0.00)	3.66 (0.05)	12.75 (0.00)	LPIMP لا يسبب LEXPr
12.52 (0.00)	5.131 (0.02)	3.98 (0.03)	LTXO لا يسبب LEXPr

2.56 (0.05)	1.92 (0.06)	2.12 (0.08)	INF لا يسبب LEXPr
4.98 (0.03)	3.80 (0.03)	3.67 (0.03)	LTCHr لا يسبب LEXPr

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.12.

3.4 اختبار حدود التكامل المشترك

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك، نقوم بحساب احصائية (F) من خلال (wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم (H_0): عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)، مقابل الفرضية البديلة (H_1): وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل)، والجدول التالي يبين نتائج اختبار الحدود (Bounds test).

جدول رقم (07): اختبار bounds

Test statistic	Value	Sig	I(0)	I(1)
F-statistic	8.94	10%	2.303	3.22
K	4	5%	2.688	3.698
		1%,	3.602	4.787

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

يبين اختبار Bounds وجود علاقة تكامل مشترك عند مختلف مستويات المعنوية، حيث أن الاحصائية المحسوبة (8.94) أكبر من الجدولية عند كل الحدود، ومنه نقبل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

4.4 نتائج تقدير نموذج ARDL

يبين الجدول أدناه أن "نتائج تقدير ARDL (الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة)"، حيث أوضحت النتائج أن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، تعكسها الإشارة السالبة والمعنوية لمعلمة تصحيح الخطأ التي بلغت قيمتها (-0.23)، حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. وهذا يعني أن 23% من صدمات الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل خلال وحدة زمنية أي ربع سنة، بمعنى آخر أننا نحتاج إلى أكثر من سنة من أجل تجاوز هذه الصدمة.

كما بينت النتائج الموضحة في الجدول أدناه أن هناك علاقة عكسية بين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LEXPr) والتضخم المستورد في المدى الطويل، ومن الناحية الاحصائية فإن هذه المقدرة لها دلالة ومعنوية احصائية عند مستوى 1%، حيث بلغت مرونة هذه العلاقة 0.42 أي أن زيادة التضخم المستورد (ارتفاع أسعار الواردات) بـ 1%

يؤدي إلى انخفاض الصادرات بـ 0.42%، إلا أن نتائج التقدير في المدى القصير كانت عكس نتائج المدى الطويل حيث نلاحظ أن التضخم المستورد ليست له علاقة بالصادرات في المدى القصير، ويمكن تفسير هذا اقتصاديا بأن ارتفاع أسعار الواردات لا يؤثر على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدى القصير وإنما تأثيره يكون في المدى الطويل عن طريق ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات مما يفقدها التنافسية في الأسواق الدولية، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% في الادم الطويل بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي والصادرات، حيث بلغت مرونة هذه العلاقة 0.43، كما بينت نتائج المدى القصير أن الانفتاح الاقتصادي له علاقة عكسية مع الصادرات، ويمكن إرجاع هذا إلى الأثر المزاحم الذي يمكن أن تمارسه الواردات الصناعية على الإنتاج الصناعي المحلي ذو التكلفة العالية والنوعية المتدنية.

أما بالنسبة لعلاقة الصادرات بالتضخم المحلي في الأمد الطويل فهي علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%. أما في المدى القصير كانت عكسية لها دلالة إحصائية، ويمكن تفسير هذا بأن ارتفاع التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض الصادرات في المدى الطويل، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية أي ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ضعف تنافسية السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات. وفيما يخص علاقة الصادرات بسعر الصرف الحقيقي أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل وغير معنوية في المدى القصير.

كما تشير نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستعمال اختبار LM، حيث تبين أن القيمة الاحصائية للاختبار تساوي 0.52% وإن القيمة الاحتمالية (prob=0.59) وهي أكبر بكثير من 0.05 وبالتالي نقبل بفرض عدم القائل بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. كما تبين نتائج (نفس الجدول) بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة الاحتمالية لاختبار JB=0.18 وهي أكبر من 0.05، أما بالنسبة لاختبار اختلاف التباين فقد بينت النتائج أن هناك تجانس في التباين (بلغت قيمة اختبار Breush-pagan goldfrey=0.5) والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار 0.58 وهي أكبر بكثير من 0.05 وعليه نقبل فرضية تجانس التباين.

جدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرة	المعلمة	t-test	Sig
نتائج تقدير مقدرات الادم الطويل (المتغير التابع (lind)			
LPIMP	-0.427	-10.42	0.000
LTO	-0.435	-1.93	0.057
INF	-0.505	-2.10	0.03
LTCHr	-0.14	-1.85	0.068
C	4.14	14.29	0.000
نتائج اختبار التكامل المشترك			

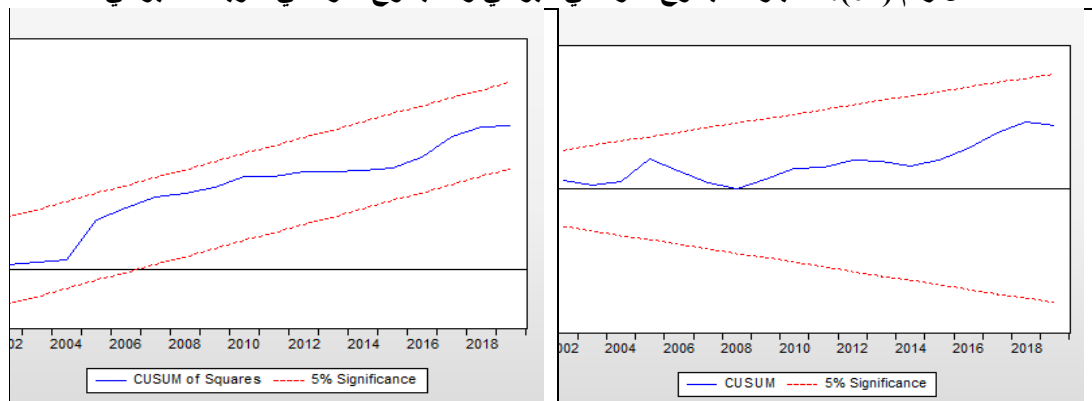
0.00	-4.049	-0.232	DINF
0.08	-1.321	-0.012	D((INF(-1)))
0.06	-4.079	-0.21	DLTXO
0.13	1.283	0.001	D(LTXO(-1))
0.35	-1.341	-0.013	D(LTCHr)
0.74	-0.564	-0.003	D(LTCHr(-1))
0.000	-8.203	-0.232	Cont-eq(-1)
R ² =0.56	DW=2.08	SSR=0.13	S.E=0.03

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.12

5.4. اختبار استقرارية النموذج: (stability test).

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها استعملنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of squares)، حيث يقوم هذان الاختباران على تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة المدى مع المعلومات قصيرة المدى، إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (04): اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews.10

يوضح الشكل أعلاه أن كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا دليل على وجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج المدى الطويل والمدى القصير.

5. الخاتمة:

تعمل الجزائر من خلال سياساتها واستراتيجياتها لإيجاد بديل للمحروقات في القطاعات الأخرى، إذ تركز اهتمامها على المشاريع الإنتاجية لتلبية حاجيات السوق المحلي وتوفير جو تنافسي يساهم في تحسين الجودة وكذا القدرة الشرائية، وقطاع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة من بين هذه القطاعات التي عولت عليها الحكومة الجزائرية إلا أن مساهمتها في الصادرات لا يزال جد ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المعول عليه، ولهذا حاولنا دراسة المتغيرات المؤثرة في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من تضخم مستورد ومؤشر الانفتاح الاقتصادي والتضخم المحلي وسعر الصرف الحقيقي، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن استمرار تراجع اعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحجم القوى العاملة فيها وضعف القدرة التنافسية سيكون له نتائج خطيرة وهو بقاء الاقتصاد ضمن دائرة التخلف.
- غياب سياسات الدعم الحكومي التي تتطلبها هذه المشاريع من التشريعات القانونية والمالية وتعزيز القدرة التنافسية واستخدام التكنولوجيا الملائمة والعمل على بذل الجهد ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية والصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود استراتيجية واضحة تعمل على تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل بين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسط والتضخم المستورد، ويمكن تفسير هذا بأن ارتفاع أسعار الواردات يدفع بتكاليف الإنتاج نحو الارتفاع ومنه ارتفاع أسعار صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما ينعكس سلبا على تنافسيتها الدولية.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل والقصير بين الانفتاح الاقتصادي وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إرجاع هذا إلى أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأجنبية أدى إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الخارجية التي لم يستطع المنتج المحلي منافستها سواء من حيث السعر أو النوعية (خاصة المنتجات الصينية والتركية) مما أدى إلى توقف أغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة (مثل صناعة النسيج والجلود التي تراجع انتاجها بسبب عدم قدرتها على المنافسة).
- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات وهي ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، والتي تنص على أن تخفيض قيمة العملة يجعل السلع المحلية أكثر تنافسية، إلا أنه في حالة الجزائر لا يمكن تطبيقها لأن قطاع الصناعة لازال يعاني من التبعية الخارجية من حيث المدخلات وبالتالي تخفيض قيمة العملة يجعل أسعار المادة الأولية مرتفعة وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج.

6. قائمة المراجع:

1. Abdin, Md.Joynal. "Role of micro, small and medium enterprises in economic development,," at

- <https://joynal.wordpress.com/2019/08/18/role-of-micro-small-and-medium-enterprises-in-economic-development/>, 2019.
2. Ardic et AL., "Small and Medium Enterprises ,A Goss Country Analysis with a New DATA set policy research ." *working paper* ,WPSS 5538, 2011.
 3. Ministère de l'Industrie et des mines. ,*Bulletin d'information statistique de l'entreprise*,n32. Direction Générale de la veille stratégique,des etudes et des Systèmes d'information, 2020.
 4. Ministère de l'Industrie et des mines. «,Direction Générale de la veille stratégique,des etudes et des Systèmes d'information,» s.d.
 5. Qamar, Saleen. ",Overcoming constraints to SMES Development in Arab Countries,." *paper presented during the Second Arab Development Symposium Kuwait.*, 2012.
 6. الصندوق النقد العربي. " التقرير العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي." 2020.
 7. الصندوق النقد العربي. " التقرير العربي الموحد ، الفصل العاشر:تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية." 2013.
 8. بنك الجزائر. "التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر." الجزائر، 2019.
 9. بنك الجزائر. "النشرة الإحصائية الثلاثية." https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_FR.htm 2018.
 10. جمال زدون. " محددات الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013)،" *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 1، العدد 1،* 2015: ص 133-147.
 11. حسين بن العاراية ، و أحمد صديقي. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، " *مجلة جامعة العربي التبسي ، تبسة، المجلد 3 ، العدد 5،* 2018: ص218-227.
 12. صندوق النقد العربي. "التقرير العربي الموحد، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية." 2019، <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep>.
 13. محمد زبير . "التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر،" *مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،العدد الثالث .* ، 2016.
 14. محمد عابد ، و مراد ايت محمد. "عابد محمد، ايت محمد مراد ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالية للتنويع الاقتصادي في الجزائر،" *حلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد 12، العدد 3،* 2020.
 15. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. "نشرية المعلومات الإحصائية، العدد09،" 2009.

